

أثر الصراعات الإثنية والأزمات السياسية على الهجرة القسرية

دراسة حالة لدول (السودان - النيجر - جمهورية مالي) (2018-2025)

إعداد:

د. محمد إدريس عبد العزيز

قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد بجامعة طبرق

أ.د. طارق صالح الذباح

قسم العلوم السياسية أكاديمية الدراسات العليا أجدابيا.

الشريف صالح إدريس

معيد بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة طبرق

القبول: 14.6.2025

الاستلام: 12.5.2025

المستخلص:

يتناول هذا البحث تحليل العلاقة بين الصراعات الإثنية والأزمات السياسية وأثرها المباشر على الهجرة القسرية في كل من السودان ومالي والنيجر. يستعرض المسببات التاريخية والاجتماعية والسياسية للنزاعات، ويبين كيف تؤدي هذه الأوضاع إلى موجات نزوح واسعة، تختلف طبيعتها من بلد لآخر. يبرز البحث أن الصراعات الإثنية غالباً ما تُستخدم كأداة سياسية، مما يفاقم الأزمات الإنسانية. كما يقارن بين أنماط الهجرة في الدول الثلاث، موضحاً نقاط التشابه والاختلاف. ويخلص إلى أن المعالجة الفعالة للهجرة القسرية تتطلب حلولاً سياسية وتنموية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإثنية - الهجرة القسرية - انقلاب - النزوح - الساحل الأفريقي.

Summary:

This research analyzes the relationship between ethnic conflicts and political crises and their direct impact on forced migration in Sudan, Mali, and Niger. It reviews the historical, social, and political causes of the conflicts and demonstrates how these situations lead to large waves of displacement, varying in nature from one country to another. The research highlights that ethnic conflicts are often used as a political tool, exacerbating humanitarian crises. It also compares migration patterns in the three countries, illustrating similarities and differences. The study concludes that effective management of forced migration requires integrated political and developmental solutions.

Keywords: Ethnic Conflicts – Forced Migration – Coup – Displacement – African Sahel

المقدمة:

تعد الصراعات الإثنية والأزمات السياسية من الظواهر التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الدول، خاصة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التي تعتبر من أكثر المناطق تأثراً بالصراعات الداخلية. في دول مثل النيجر ومالي والسودان، شهدت هذه الصراعات تصاعداً كبيراً في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى تأثيرات سلبية على استقرار هذه الدول وعلى أوضاع سكانها.

أحد أبرز النتائج التي ترتبت على هذه الأزمات هو زيادة معدلات الهجرة القسرية، حيث يضطر العديد من الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثاً عن الأمان والاستقرار في دول أخرى. تعتبر الهجرة القسرية نتيجة مباشرة للصراعات الإثنية والأزمات السياسية، ما يساهم في تفاقم الوضع الأمني والاجتماعي في دول العبور ودول الاستقبال على حد سواء.

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل تأثير الصراعات الإثنية والأزمات السياسية في النيجر ومالي والسودان على الهجرة القسرية، وتسلط الضوء على آثار هذه الهجرة على دول المنشأ والعبور ودول الاستقبال. كما ستستكشف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لهذه الظاهرة وكيفية معالجتها على المستوى الإقليمي والدولي.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في دراسة العلاقة بين الصراعات الإثنية والأزمات السياسية في النيجر ومالي والسودان من جهة، والهجرة القسرية من جهة أخرى. كيف تساهم الأزمات السياسية (مثل الانقلابات العسكرية والثورات) في زيادة الصراعات الإثنية، وبالتالي دفع الأفراد إلى الهجرة القسرية؟ وما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الهجرة على دول المنشأ والعبور ودول الاستقبال؟

التساؤلات البحثية:

1. ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفجر الصراعات الإثنية في النيجر ومالي والسودان؟
2. كيف تؤثر الأزمات السياسية (مثل الانقلابات العسكرية والثورات) في استقرار الدول الثلاث؟
3. ما هي الأبعاد الاجتماعية للصراعات الإثنية في هذه الدول؟
4. كيف تساهم الأزمات السياسية في تفاقم الهجرة القسرية من هذه الدول؟
5. ما هو دور الصراعات الإثنية في زيادة معدلات الهجرة القسرية؟
6. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة القسرية على دول المنشأ والعبور ودول الاستقبال؟
7. كيف يمكن للدول المعنية ودول المجتمع الدولي مواجهة تحديات الهجرة القسرية الناتجة عن الصراعات الإثنية والأزمات السياسية؟

الفروض العلمية:

1. الفرض الأول: الصراعات الإثنية في النيجر ومالي والسودان تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات الهجرة القسرية من هذه الدول.

2. **الفرض الثاني:** الأزمات السياسية (مثل الانقلابات العسكرية والثورات) تؤدي إلى تفاقم الصراعات الإثنية وتزيد من حجم الهجرة القسرية.
3. **الفرض الثالث:** الهجرة القسرية الناتجة عن الصراعات الإثنية تؤثر سلباً على دول العبور ودول الاستقبال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف:

1. **الهدف الأول:** دراسة أسباب الصراعات الإثنية في النيجر ومالي والسودان وتحليل تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول.
2. **الهدف الثاني:** دراسة تأثير الأزمات السياسية (مثل الانقلابات والثورات) على الوضع الداخلي في الدول الثلاث.
3. **الهدف الثالث:** فحص دور الصراعات الإثنية في دفع الأفراد للهجرة القسرية من هذه الدول.
4. **الهدف الرابع:** دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة القسرية على دول العبور ودول الاستقبال.

الأهمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال تسليط الضوء على تأثير الصراعات الإثنية والأزمات السياسية في النيجر ومالي والسودان على الهجرة القسرية، وهو موضوع يساهم في فهم أعمق للعوامل التي تؤدي إلى زيادة هذه الظاهرة. كما أن النتائج التي ستمخض عنها الدراسة ستساعد في تعزيز استراتيجيات التعامل مع الهجرة القسرية، سواء من خلال تحسين السياسات الوطنية أو من خلال تطوير استراتيجيات التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة تحديات الهجرة وأثرها على الدول المستقبلية والمجتمعات المتأثرة.

المنهجية المتبعة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين رئيسيين:

1. المنهج المقارن:

لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الصراعات الإثنية والأزمات السياسية في السودان ومالي والنيجر، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الهجرة القسرية. تم اختيار هذه الدول بناءً على ثلاثة معايير أساسية: تصاعد الصراعات ذات الطابع الإثني منذ مطلع الألفية، تداخل الأزمة السياسية مع البنية الاجتماعية والهوياتية، وارتباطها بموجات نزوح داخلي وخارجي واسعة أثرت على دول الجوار والعبور. كما أن هذه الدول تمثل ثلاث بيئات جغرافية وسياقات مختلفة، ما يتيح إمكانيات تحليلية ثرية للمقارنة.

2. منهج تحليل النظم:

لتفسير كيف تؤثر اختلافات النظام السياسي والمؤسسي في كل دولة على بنية الصراع

وعلى قرارات الأفراد والجماعات بالهجرة. ويركز هذا المنهج على تحليل المدخلات (الأزمات الإثنية والسياسية)، والتفاعلات (بين الدولة والمجتمع والجهات المسلحة)، والمخرجات (النزوح والهجرة)، بما يسمح بفهم شامل للظاهرة في إطار ديناميكي. الأداة التحليلية المعتمدة في المقارنة تمثلت في إعداد جداول مقارنة تعتمد مؤشرات رئيسية مثل:

نوعية الصراع (إثني/سياسي/هجين)، الجهات الفاعلة، مستوى تدخل الدولة، حجم النازحين، وجهات الهجرة، واستجابات النظام السياسي. كما تم استخدام بيانات من تقارير أممية، ودراسات أكاديمية، وسجلات منظمات دولية لمقارنة تأثير هذه العوامل على تصاعد الهجرة القسرية.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على ثلاثة دول في منطقة الساحل والصحراء هي: النيجر ومالي والسودان. وهي دول شهدت في السنوات الأخيرة صراعات إثنية وأزمات سياسية بارزة أثرت بشكل كبير على استقرارها الداخلي.

الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة من 2018 إلى 2025، وهي الفترة التي شهدت فيها هذه الدول تغيرات سياسية مهمة، بما في ذلك ثورة السودان وإسقاط عمر البشير في 2019، وانقلاب النيجر في 2023 وإسقاط الرئيس المنتخب محمد بازوم، وانقلابان متتاليان في مالي انقلاب 2020 الذي أطاح بالرئيس المنتخب بوبكر كيتا، وانقلاب 2021 من نفس القادة العسكريين أطاح بالحكومة الانتقالية، بالإضافة إلى تأثير هذه الأحداث على الصراعات الإثنية والهجرة القسرية.

الدراسات السابقة:

1- أزمة منطقة الساحل: أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية: (يحيى ح. زبير):

الهدف: تحليل الأسباب الرئيسية للصراعات في منطقة الساحل، بما في ذلك الصراعات الإثنية، وتقييم تأثيرها على الأمن الإقليمي. **المنهجية:** دراسة تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالصراعات في المنطقة.

النتائج: أظهرت الدراسة أن هشاشة الدول، وضعف الحوكمة، البطالة، وتغير المناخ تسهم في تفاقم الصراعات والهجرة غير الشرعية، مما يزيد من الفقر واليأس في المنطقة. **التقييم:** توفر هذه الدراسة خلفية نظرية قوية لفهم العوامل المؤدية إلى الهجرة القسرية في منطقة الساحل، مما يجعلها مرجعاً مهماً للباحثين في هذا المجال.

2- آثار وتكاليف النزوح والتهجير القسري بسبب الصراع في إفريقيا جنوب الصحراء (د. مجدي محمد محمود آدم)

الهدف: استكشاف تأثيرات النزوح القسري على الدول المضيف، مع التركيز على منطقة الساحل.

المنهجية: دراسة تحليلية تعتمد على بيانات النزوح والإحصاءات المتعلقة باللاجئين في دول الساحل.

النتائج: أوضحت الدراسة أن النزوح القسري يؤدي إلى الاستقبال، ويزيد من الضغط على الموارد والخدمات الأساسية.

التقييم: تُسهم هذه الدراسة في فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة القسرية، مما يساعد في تطوير سياسات فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة.

3- **الأزمات في منطقة الساحل ودورها في الهجرة غير الشرعية (مبارك جعفري):**

الهدف: دراسة تأثير الأزمات في منطقة الساحل على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المنهجية: تحليل للأزمات السياسية والاقتصادية في المنطقة وتقييم تأثيرها على الهجرة غير الشرعية.

النتائج: أظهرت الدراسة أن الأزمات في المنطقة تُسهم في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية، مما يفرض تحديات على الدول المضيفة.

التقييم: توفر هذه الدراسة رؤى قيمة حول العلاقة بين الأزمات والهجرة غير الشرعية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة.

4- **الصراعات الإثنية والإرهاب في الساحل الأفريقي (عفاف يحيى):**

الهدف: تحليل العلاقة بين الصراعات الإثنية وظهور الإرهاب في منطقة الساحل.

المنهجية: دراسة تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والبيانات المتعلقة بالصراعات والإرهاب في المنطقة.

النتائج: أظهرت الدراسة أن الصراعات الإثنية توفر بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة الإرهاب، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة.

التقييم: تُسهم هذه الدراسة في فهم العلاقة بين الصراعات الإثنية والإرهاب، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة.

5- **أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء (عربي بومدين):**

الهدف: دراسة أزمة بناء الدولة الوطنية في منطقة الساحل وتقييم تأثيرها على الاستقرار السياسي.

المنهجية: دراسة تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والبيانات المتعلقة ببناء الدولة في دول الساحل.

النتائج: أوضحت الدراسة أن الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، وعدم مراعاة التنوع الإثني والقبلي، تُسهم في تفاقم الصراعات والهجرة القسرية في المنطقة.

التقييم: توفر هذه الدراسة فهماً عميقاً للتحديات التي تواجه بناء الدولة في منطقة الساحل، مما يساعد في تطوير سياسات فعالة لتعزيز الاستقرار السياسي.

أهم النظريات المستخدمة في الدراسة:

1. نظرية الصراع الاجتماعي (Conflict Theory):

الأساس النظري: تُركز على التفاوتات في توزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع، وترى أن الصراع بين المجموعات هو نتيجة حتمية لهذه التفاوتات. الاستفادة في الدراسة: تحليل كيف تؤدي التفاوتات الاقتصادية والسياسية بين المجموعات الإثنية إلى تصاعد التوترات والصراعات، مما يسهم في فهم دوافع الهجرة القسرية.

2. نظرية الهوية الاجتماعية (Social Theory):

الأساس النظري: تُوضح كيف يُعرف الأفراد أنفسهم من خلال انتمائهم إلى مجموعات اجتماعية، وكيف يمكن أن يؤدي هذا الانتماء إلى التمييز والصراع بين المجموعات. الاستفادة في الدراسة: معرفة كيف يمكن أن تؤدي الانتماءات الإثنية إلى التمييز والصراع بين المجموعات مما يسهم في تصعيد الصراعات والهجرة القسرية.

3. نظرية الأمانة (Securitization Theory):

الأساس النظري: تُركز على كيفية تحويل قضايا معينة إلى قضايا أمنية من خلال الخطاب السياسي مما يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية. الاستفادة في الدراسة: تحليل كيف يمكن أن يؤدي تصوير مجموعات إثنية معينة كتهديد أمني إلى تبرير السياسات القمعية، مما يسهم في فهم أسباب الهجرة القسرية.

4. نظرية العنف البنيوي (Structural Theory):

الأساس النظري: تُشير إلى الأشكال غير المباشرة من العنف التي تنجم عن الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تؤدي إلى معاناة الأفراد. الاستفادة في الدراسة: فهم كيف يمكن أن تؤدي السياسات والهياكل الاجتماعية غير العادلة إلى تهديد مجموعات معينة، مما يسهم في تصاعد الصراعات والهجرة القسرية.

5. نظرية الحرمان النسبي (Relative Theory):

الأساس النظري: تُركز على الفجوة بين توقعات الأفراد الذي يعيشونه، وترى أن الشعور بالحرمان النسبي يمكن أن يؤدي إلى السخط والصراع. الاستفادة في الدراسة: تحليل كيف يمكن أن يؤدي الشعور بالحرمان بين المجموعات الإثنية إلى تصاعد التوترات والصراعات، مما يسهم في فهم دوافع الهجرة القسرية.

تقسيم الدراسة:

- مقدمة
- المطلب الأول: الصراعات الإثنية (المفهوم - الأسباب - الأبعاد الاجتماعية)
- المطلب الثاني: الأزمات السياسية وأثرها على تفاقم الهجرة القسرية في الدول حالة الدراسة
- المطلب الثالث: الصراعات الإثنية كعامل محفز للهجرة في الدول حالة الدراسة
- المطلب الرابع: تأثير الصراعات الإثنية والهجرة على دول الجوار

- خاتمة: (النتائج والتوصيات)

المطلب الأول: الصراعات الإثنية (المفهوم- الأسباب- الأبعاد الاجتماعية):

تعتبر الصراعات الإثنية من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم.

تتنوع أسباب هذه الصراعات وتتداخل فيما بينها، مما يجعلها من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

أولاً: مفهوم الإثنية:

لقد شاع استخدام الإثني ومشتقاته الإثنية بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامّة في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك على الرغم من أن ظهورها كمجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور لاسيما في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية والنمسا والمجر⁽¹⁾.

ويرى البعض أن الإثنية ظهرت كمجال للبحث من جراء التصدعات التي أصابت القومية كمجال للدراسة من جهة ولأهمية دور الإثنية وحيويته من جهة أخرى، ومن الناحية اللغوية فإن كلمة إثني مشتقة من أصل إغريقي هو كلمة (Vikos) وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن، والكلمة الأخيرة مشتقة بدورها من الجذر اللغوي evos (ethnos) بمعنى أمة⁽²⁾.

وتشير الدلائل إلى أنه على حين ركزت الدراسات الأوروبية على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها بالعرقية، أكدت الدراسات الأمريكية على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم، الأمر الذي انعكس في التعريفات المعطاة لمفهوم الإثنية في المعاجم والقواميس الصادرة على جانبي المحيط الأطلنطي⁽³⁾، فتشير الموسوعة البريطانية مثلاً لتعريف الجماعة الإثنية بأنها: «جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة القومية أو الثقافية⁽⁴⁾»، وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميس المدرسية البريطانية التي تستخدم في التنشئة الاجتماعية حيث تربط تلك القواميس بين الإثنية والعرقية والقبلية⁽⁵⁾.

وهناك اتجاهات عديدة لتعريف الإثنية، منها الاتجاه الذي يقرن أنصار الإثنية بالأقلية، بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية⁽⁶⁾، واتجاه يرى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالته على مجرد جماعة الأقلية داخل المجتمع أو الثقافة الأكبر، بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر جماعة إثنية ويرادف أنصار اتجاه ثالث بين الإثنية والعرق، ويذهب مؤيدو الاتجاه الرابع إلى أن الإثنية تعني الانتماء إلى (جماعة ما)، والتمايز بين الجماعات بغض النظر عن معيار

(1) Brian M. DU. Toit (Ed). Ethnicity in Modem Africa (Boulder Westview Press, 1978) P.1.

(2) سعد الدين إبراهيم، (1994)، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994)، ص21.

(3) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا، (أكاديمية الفكر الجماهيري، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الطبعة الثانية، 2007)، ص25.

(4) The Nos Encyclopaedia Britannica (Chicago, Encyclopaedia Britannica, 5th Edition, Vol 4 , 1992), P582.

(5) Longman Active Study Dictionary (U.K, 1983), P. 204.

(6) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979)، ص163. ويشترك معه في ذلك الاتجاه تعريف كل من سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص23.

العدد أو الحجم من جانب، أو معيار اللغة أو العرق أو القبيلة من جانب آخر، والمحك الرئيسي لدى أنصار هذا الاتجاه هو إدراك الجماعة عناصر ترابطها، وإدراك الآخرين لها على هذا الأساس⁽⁷⁾، أما الاتجاه الخامس فيرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية اجتماعية⁽⁸⁾.

وبإمعان النظر في التعريفات السابقة يمكن استخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معاً جوهر الجماعة الإثنية باعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية، وتتمثل تلك الخصائص في التمييز الثقافي، والماضي المشترك، وتفرد الجماعات⁽⁹⁾، كما تتضمن الإثنية أيضاً الآليات التي من خلالها تتم صياغة وتشكيل الإلتباع والسبل التي من خلالها يدعون لتقبل الهوية الإثنية كأداة للتفسير، حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين⁽¹⁰⁾.

ثانياً: أسباب الصراعات الإثنية:

1- الأسباب التاريخية: وتتمثل الأسباب التاريخية لهذا الموضوع في الآتي:

أ. الاستعمار، غالباً ما خلف الاستعمار حدوداً مصطنعة وأنظمة حكم استبدادية، مما أدى إلى تهيش بعض المجموعات الإثنية وإشعال التوترات بينها، مما أدى إلى تراكم مشاعر الاستياء والرغبة في الانتقام .

ب. الذاكرة الجماعية: يمكن للأحداث التاريخية المؤلمة، مثل الحروب والإبادة الجماعية، أن تظل حية في الذاكرة الجماعية لمجموعة إثنية ما، مما يغذي مشاعر الاستياء والرغبة في الانتقام⁽¹¹⁾.

2- الأسباب الاقتصادية⁽¹²⁾:

وتأتي الأسباب الاقتصادية لهذا الموضوع في نقطتين هما:

أ. التنافس على الموارد: يمكن أن يؤدي التنافس على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية المحدودة إلى زيادة التوترات بين المجموعات الإثنية، وغالباً ما تتنازع الجماعات الإثنية على ملكية الأراضي أو الوصول إليها، خاصة إذا كانت ذات قيمة اقتصادية أو رمزية عالية.

ب. التفاوت الاقتصادي: يمكن أن يؤدي التفاوت في الثروة والفرص الاقتصادية بين المجموعات الإثنية إلى زيادة الشعور بالظلم والإحباط، مما قد يؤدي إلى نشوب صراعات، كما تسعى الجماعات الإثنية غالباً إلى الحصول على نصيب أكبر من السلطة السياسية والموارد الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى صراع مع الجماعات الأخرى.

(7) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعارف، عدد 34، 1986)، ص2.

(8) عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية - مشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م، ص102.

(9) حول أهمية الأساطير في سرد النشأة الأولى لكل جماعة إثنية،، س، تقرير، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد28، أبريل 1980م، ص34-35.

(10) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات في أفريقيا (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، عدد50، 2021م.

(11) شفيق السيمية، الأدبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت، جامعة الكويت، ع3، 1988)، ص47.

(12) عثمان فراج، التفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها، المجلة الاجتماعية القومية، (المجلد الثامن، العدد الثالث، 1971)، ص48.

3- الأسباب السياسية:

وتعددت الأسباب السياسية إلى:

أ. الاستبداد: يمكن أن يؤدي الحكم الاستبدادي إلى تهميش بعض المجموعات الإثنية ومنعها من المشاركة في السلطة، مما يزيد من احتمالية نشوب صراعات⁽¹³⁾.

ب. التحيزات السياسية: يمكن أن تؤدي التحيزات السياسية القائمة على أساس العرق أو الدين أو اللغة إلى تفاقم التوترات بين المجموعات الإثنية، حيث تتفاوت مطالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغاتها ما بين مطالبة الجماعات السائدة باعتبار لغاتها اللغة الرسمية، وربما الوحيدة في البلاد، ومطالبة الجماعات الأقل بتقدير لغتهم والاعتراف بها، ويبرز من ذلك استخدام اللغة كعامل استبدادي ورمزي في صراع الجماعات، فالمطالبة باعتبار لغة ما من لغات المجتمع هي اللغة الرسمية في البلاد تعكس رغبة في أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات⁽¹⁴⁾.

4- الأسباب الاجتماعية:

ويمكن تقسيم الأسباب الاجتماعية إلى:

أ. التمييز: يمكن أن يؤدي التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة إلى زيادة الشعور بالإهانة والإقصاء، مما قد يدفع بعض المجموعات الإثنية إلى اللجوء إلى العنف، على الرغم من أن كل النظم السياسية - أيا كانت طبيعتها - تعاني من وجود صراع بين الجماعات حول المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية.

ب. التحيزات الثقافية: يمكن أن تؤدي التحيزات الثقافية السلبية إلى تصوير المجموعات الإثنية الأخرى بصورة نمطية سلبية، مما يزيد من صعوبة التعايش السلمي، حيث الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية وتمثل واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثاً⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: الأبعاد الاجتماعية للصراعات الإثنية في الدول الثلاثة:

تتجاوز الصراعات الإثنية في منطقة الساحل والصحراء مجرد التنافس على الموارد أو السلطة، فهي تحمل أبعاداً اجتماعية عميقة تؤثر على الهوية الثقافية والروابط الاجتماعية والشعور بالانتماء.

1- تأثير الصراعات على الهوية الثقافية⁽¹⁶⁾:

أ. تآكل التراث الثقافي: غالباً ما تستهدف الصراعات الإثنية رموز الهوية الثقافية مثل المواقع التاريخية والأثرية والكتب والمخطوطات، والفنون والحرف التقليدية، هذا التدمير

(13) لمزيد حول هذا الموضوع وللايضاح راجع حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، (القاهرة، دار القارئ العربي، 1993)، ص 112.

(14) Harewitz, Ethnic Group, Op Cit, P. 223. And Politics, in Mary Hawkesweth and Murice Kogon, OP. 587, 588.

(15) Micheal Banton, Modelling Ethnic and National Relations, in Ethnic and Racial Studies (Vol 17, No. 1, Jan 1994), P. 13.

(16) محمد أحمد، أزمة دولة أم أزمة مجتمع، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2015م، ص 150-155. ولمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع راجع فرانسيس دنيق، صراعات الهوية والانتماء، جامعة بنسلفانيا، فلادلفيا، 2011م، ص 100-110.

يؤدي إلى تآكل الذاكرة الجماعية وفقدان جزء هام من الهوية الثقافية للمجتمعات المتضررة.

ب. **النزوح والتشتت**: يتسبب النزوح القسري واللجوء في تشتت المجتمعات الإثنية، وفقدان الاتصال بالأرض والبيئة التي تشكل جزءاً هاماً من هويتها الثقافية، هذا الانفصال يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على التقاليد والعادات والمعارف المحلية.

ت. **الاستلاب الثقافي**: قد يشعر أفراد الجماعات الإثنية المتضررة بالصراع بالاستلاب الثقافي، حيث يتم تهميش ثقافتهم الأصلية وتفضيل ثقافة أخرى عليها، هذا الشعور يحكم أو يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس والتدني الاجتماعي.

2- تفكيك الروابط الاجتماعية:

أ. **تدمير النسيج الاجتماعي**: تؤدي الصراعات الإثنية إلى تدمير النسيج الاجتماعي الذي يربط بين أفراد المجتمع، حيث تتصدع العلاقات بين الأسر والعشائر والقبائل، وهذا التفكك يجعل من الصعب إعادة بناء الثقة والتعاون في المستقبل.

ب. **الاستقطاب والانقسام**: تزيد الصراعات الإثنية من الاستقطاب والانقسام بين الجماعات، حيث يتم ترسيخ الصور النمطية السلبية وتعميق العداوة والكراهية، هذا الانقسام يجعل من الصعب تحقيق المصالحة والتعايش السلمي.

ت. **العنف واللجوء والنزوح**: يتسبب في تفكك الأسر والمجتمعات، حيث يفقد الأفراد أفراد عائلاتهم وأصدقائهم هذا فقدان يزيد من الصدمة النفسية ويجعل من الصعب تجاوز آثار الصراع⁽¹⁷⁾

3- تعزيز الشعور بالانقسام:

أ. **التحيزات والتمييز**: تساهم الصراعات الإثنية في ترسيخ التحيزات والتمييز بين الجماعات، حيث يتم تحميل الآخر مسؤولية المشاكل والصراعات، هذا التمييز يمكن أن يؤدي إلى مزيد من العنف والتطرف.

ب. **الكراهية والانتقام**: غالباً ما تؤدي الصراعات الإثنية إلى توليد مشاعر الكراهية والانتقام من الأفراد والجماعات، هذه المشاعر يمكن أن تستمر لسنوات وتعيق جهود المصالحة والسلام.

ت. **التطرف والعنف**: يمكن أن يؤدي الشعور بالانقسام والظلم إلى تغذية التطرف والعنف، حيث يلجأ الأفراد والجماعات إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافهم، هذا العنف يزيد من حدة الصراع ويجعل من الصعب إيجاد حلول سلمية⁽¹⁸⁾.

ومما تقدم نؤكد على أن الصراعات الإثنية في النيجر ومالي والسودان تؤدي إلى تآكل الهوية الثقافية وتفكيك الروابط الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانقسام، هذه الآثار تجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتتطلب جهوداً متواصلة لإعادة بناء الثقة والتعاون بين المجتمعات المتضررة.

(17) زيهمنت باومان، تفكيك الروابط الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017م، ص 112-120. ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى محمود إبراهيم، تأثير الصراعات الإثنية على التماسك الاجتماعي في المجتمعات الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، القاهرة، 2015، ص 60-85.

(18) أنتوني سميث، القومية والإثنية - أصول الصراع، دار النشر روتليج، لندن، 2001م.

المطلب الثاني: الأزمات السياسية وتأثيرها على تفاقم الهجرة القسرية؛

منذ أكثر من عقد من الزمان، تشهد بلدان منطقة الساحل أزمات سياسية وأمنية عميقة. فمنذ عام 2020، عادت الانقلابات العسكرية إلى الواجهة، حيث تعرض العديد من القادة المدنيين لانقلابات عسكرية في مالي والنيجر والسودان، مما زاد من تعقيد الوضع الهش بالفعل في منطقة تعاني من العنف الإرهابي والتخلف. وبالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية، تواجه المنطقة تحديات اقتصادية وجيوسياسية أيضاً⁽¹⁹⁾.

في ظل هذه الخلفية، أثارت مخاوف بشأن الآثار المحتملة لأزمة منطقة الساحل والزيادة المفترضة في التنقل بين الجنوب والشمال نتيجة الاستقرار النسبي لدول شمال أفريقيا. ويهدف هذا المطلب إلى فهم ديناميكيات الهجرة المتوقعة في ظل الأزمات السياسية التي تعصف بمنطقة الساحل ومدى تأثيرها في تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين.

إن الوعي بالعلاقة بين الاستقرار إلى الاستقرار السياسي من جهة، والأمن والهجرة من جهة أخرى، يمثل خطوة أولى إيجابية في معالجة التحديات العديدة التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي وتحسين فعالية الاستجابة لتدفق تصاعد أعداد المهاجرين غير النظاميين.

أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن حكومات مالي والنيجر، بالإضافة إلى السودان، غير مجهزة لمواجهة الأزمة الأمنية المتفاقمة في المنطقة. وكان نهجها في التعامل مع هذه التحديات غير كافٍ في أفضل الأحوال، وغير منتج في أسوأ الأحوال⁽²⁰⁾.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي، والصراع، والعنف، وانعدام الأمن الغذائي هي العوامل الرئيسية التي تدفع إلى النزوح والهجرة القسرية في مختلف أنحاء منطقة الساحل الأفريقي. فمنذ مارس 2019، نزح حوالي 4.2 مليون شخص من ديارهم في بلدان منطقة الساحل، بزيادة قدرها مليون شخص مقارنة بعام 2018، حيث تصاعد العنف في العام 2018، لاسيما في أجزاء من مالي، والمناطق المحيطة بحيرة تشاد، وبوركينا فاسو، وأجزاء من النيجر. وللهرب من هذا الواقع المؤسف، قرر العديد من المهاجرين من بلدان الساحل الأفريقي القيام برحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى شواطئ أوروبا، حيث وصل 116,647 مهاجراً ولاجئاً إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد فقد أكثر من 2000 شخص حياتهم في هذه المحاولة⁽²¹⁾.

فيما يتعلق بالأزمة السياسية المستمرة في مالي منذ استقلالها، شهدت البلاد خمسة انقلابات عسكرية. وبين عامي 1992 و2012، كانت مالي تُعتبر ديمقراطية مستقرة. ومع ذلك، أدى انقلاب عام 2012 إلى دخول البلاد في أزمة سياسية مستمرة. تم تبرير انقلاب 2012 بأن الجيش كان مضطراً إلى انتزاع السلطة من السياسيين لوقف تقدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي في شرق ووسط مالي.

تواجه مالي حواجز سياسية داخلية كبيرة تعيق دعم المشاركة الدولية في إعادة إرساء الأمن بالمناطق المضطربة. وكما أوضح أحد الباحثين الأميركيين في يونيو/حزيران 2019: "المشكلة

(19) Migration management issues in the context of political and security crisis in the Sahel, Friedrich-Ebert-Stiftung, September 2024.

(20) Judd Devermont, Politics at the Heart of the Crisis in the Sahel, Center for Strategic and International Studies, December 2019.

(21) Richard Skretteberg, Sahel The world's most neglected and conflict-ridden region, June 2019

الحقيقية في مالي هي الفجوة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبقية الإثنيات في البلاد... السياسيون في مالي لا يستجيبون بشكل فعال لهذه الأزمة التي تتكشف في جميع أنحاء البلاد". وفيما يتعلق بالنيجر، فقد جاء رد فعلها على فرنسا في أعقاب محاولة الأخيرة التدخل عسكرياً لإعادة محمد بازوم إلى السلطة - بعد أن أطاح به الجنرال عبد الرحمن تشياني بانقلاب 2023 - بفتح ممر النيجر على مصراعيه أمام المهاجرين، حيث عاد هؤلاء المهاجرون إلى استخدام الطرق التقليدية والأمن، وتوقفت شرطة الطرق السريعة عن تجريم الأشخاص الذين يسعون إلى الوصول إلى أغاديز لمواصلة رحلتهم إلى ليبيا. بل بدأت الشرطة في تنظيم القوافل من محطة الحافلات في نيامي، عاصمة النيجر⁽²²⁾، وذلك على عكس ما حدث في عام 2015، عندما شددت النيجر إجراءاتها المتعلقة بالهجرة من خلال إقرار سلسلة من القوانين التي جرّمت تدفق المهاجرين من الداخل والخارج.

أما في السودان، فقد جلبت الإطاحة بالزعيم عمر البشير في عام 2019 موجة من التناؤل بعودة البلاد إلى الحكم المدني. ومع ذلك، أدى انقلاب عسكري في عام 2021 إلى حل الحكومة المدنية الانتقالية، ما أثار اضطرابات سياسية واقتصادية جديدة. واندلع الصراع مجدداً بين القبائل في ولاية غرب دارفور وولايتي النيل الأزرق وكردفان، وفي 2023 بدء صراع بين المكون العسكري الجيش السوداني والدعم مما زاد الأزمة تعقيداً.

لقد مثلت السودان، في الآونة الأخيرة، مصدراً رئيسياً لتدفق مستمر من المهاجرين منذ أبريل 2023. ويُعد السودان مركزاً رئيسياً للهجرة، سواء كبلد منشأ، أو عبور، أو مقصد، حيث يربط طرق الهجرة من شرق وغرب أفريقيا بالاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط⁽²³⁾.

وتعد الأزمة السياسية والأمنية في السودان، كما أعلنت منظمة الهجرة الدولية (IOM)، "أكبر أزمة نزوح يشهدها العالم حالياً"، حيث يقرب عدد النازحين من 10 ملايين شخص، بينهم أكثر من مليوني طفل موزعين على أكثر من 7 آلاف موقع نزوح داخل البلاد. جاء هذا الإعلان بعد أيام من تصنيف مرصد أميركي الأزمة السودانية ضمن "أسوأ 10 أزمات عنف حول العالم". وأشارت المنظمة إلى أن "عدد النازحين في السودان حتى نهاية ديسمبر (2023) بلغ ما يقارب 10 ملايين شخص"⁽²⁴⁾.

المطلب الثالث: الصراعات الإثنية كعامل محفز للهجرة في الساحل الأفريقي؛

يعتبر التنوع الإثني من أبرز سمات الدول الإفريقية، حيث تتجلى مظاهره في عدة مجالات، منها القبلية والدينية واللغوية، إذ تحتوي القارة الأفريقية على حوالي 33% من إجمالي لغات العالم، مما أدى إلى ظهور أزمات هوية في العديد من الدول نتيجة ممارسات الإقصاء التي تتبناها بعض الحكومات تجاه إثنيات أو قوميات معينة، أو بسبب رغبة بعض هذه الجماعات في الانفصال، ومن الأمثلة على ذلك أزمة الأزواد، وأزمة إقليم كازامانس في جنوب السنغال، حيث تطالب جماعة السيرير بحق تقرير المصير⁽²⁵⁾.

(22) Ibid

(23) النور أحمد النور، الحرب تدفع السودانيين إلى «ركوب المصاعب» لأوروبا، الجزيرة نت، أغسطس 2024.

(24) أحمد يونس، (الهجرة الدولية) السودان يواجه أكبر أزمة نزوح في العالم، مقالة، 2024.

(25) محمد بن تورشين، «الحركات المسلحة والأمن في أفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 16 نوفمبر 2023م في:

<https://studies.aljazeera.net/net/ar/articles>

يُعد موضوع التعدد الإثني في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيره على الأمن الإقليمي من القضايا الهامة والمعقدة، بسبب تداخل التهديدات المختلفة في هذه المنطقة. من أبرز هذه التهديدات هو التهديد الإثني، الذي تفاقم نتيجة عدة عوامل؛ منها الفشل الوظيفي لبعض الدول وغياب الأمن المجتمعي.

كما زادت حدة المخاطر المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، علاوة على ذلك أصبحت المنطقة ساحة تنافس بين القوى الكبرى والصاعدة، مما ساهم في تفاقم الصراعات⁽²⁶⁾.

سأستعرض هذه الصراعات الإثنية وأثرها على الاستقرار والهجرة والنزوح في كل دولة بشكل منفصل على النحو التالي:

الصراع في السودان:

يمثل الصراع الإثني في السودان أحد أبرز التحديات التي تواجه استقراره تاريخياً، شهدت البلاد توترات بين مجموعات إثنية مختلفة، مما أدى إلى نزاعات مسلحة وصراعات على الموارد، تتجلى هذه التوترات بشكل خاص في المناطق المهمشة، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز موقعه السياسي والاقتصادي.

النزاع الإثني في دولة جنوب السودان:

منذ توقيع اتفاق السلام بين الشمال والجنوب عام 2005، الذي أنهى صراعاً دام في أفريقيا أودي بحياة نحو مليوني شخص وسبب نزوح أربعة ملايين، واجه جنوب السودان غارات متبادلة بين قبيلة «النوير» وجيرانها، خاصة «الدينكا والمورلي»، مما أسفر عن مقتل الآلاف. ورغم استقلال الجنوب عن الشمال عام 2011 لم تنته هذه الصراعات حيث تفاقمَت الأزمة السياسية في ديسمبر 2013 بين الرئيس «سلفاكير ميارديت» ونائبه «رياك مشار» إلى صراع مسلح. اعتبر كثير من المراقبين أن الأسباب «إثنية» حيث تدمر «النوير» من هيمنة «الدينكا»، بينما أكدت رئيسة بعثة الأمم المتحدة في البلاد «هيلد جونسون» أن الأزمة سياسية وليست إثنية.

على الرغم من توقيع اتفاق صلح بين الرجلين عام 2015 برعاية دولية، إلا أن الصراع المسلح تجدد بينهما وبين قبيلتيهما القويتين في العاصمة (جوبا) خلال الأسبوع الأول من يوليو 2016، وقد استخدمت خلال هذه المواجهات الأسلحة الثقيلة، مما أسفر عن مقتل نحو ثلاثمائة شخص، وهذا يعكس مرة أخرى أن سلطة الدولة مازالت تظل أقل أهمية من الولاءات الإثنية⁽²⁷⁾.

لقد نتج عن المعارك في دولة جنوب السودان أزمة إنسانية واسعة، حيث اضطر مليوناً شخصاً للهروب من قراهم وأصبح نحو خمسة ملايين، أي أكثر من ثلث السكان يعتمدون كلياً على المساعدات الغذائية الطارئة⁽²⁸⁾.

(26) عملية بناء الدولة في مالي، رسالة ماجستير، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016م.

(27) قبيلة النوير ... غريمة الدينكا الأبرز بجنوب السودان»، الجزيرة نت، 14/7/2016م، في:

www.aljazeera.net

(28) جنوب السودان بعد 5 سنوات من الانفصال .. دماء ومجاعة»، الجزيرة نت، 8/7/2016م، في:

www.aljazeera.net

النزاع الإثني في دارفور:

لقد قامت الحكومات المتعاقبة منذ الثمانينات بتسييس الإثنيات في دارفور، حيث سعت الحكومة إلى تسليح القبائل ذات الأصول العربية لتعزيز استقرارها ومواجهة تهديد الجيش الشعبي لتحرير السودان. اعتمدت الحكومة على المليشيات القبلية في الشمال والجنوب، وسلحت قبائل مثل «الرزىقات» في جنوب دارفور. تطور النزاع في دارفور نتيجة تسييس هذه القبائل، حيث تم تصوير «الزغاوة» كتهديد اقتصادي وسياسي، ولذلك شهدت الأعوام 1994 و 1997 صراعات مسلحة بين الزغاوة ومجموعات ذات خلفية عربية، وتزايدت النزاعات بشكل كبير خلال حقبة الإنقاذ، حيث ساهمت سياسات الحكومة في خلق توترات بين العرب وغير العرب، مما أدى إلى تقسيم دارفور إلى ولايات وفقاً لولاءات قبلية⁽²⁹⁾.

قبل عام 1989، كانت الأسباب السائدة للصراعات الإثنية تتعلق بالموارد مثل المراعي والمياه والأراضي بين الرعاة والمزارعين، ولكن بعد عام 1989، مع قدوم حركة الإنقاذ التي تقودها الحركة الإسلامية، ظهرت عوامل جديدة أدت إلى تفاقم الصراع القبلي في دارفور، مثل التمييز العنصري، والهيمنة السياسية، والتمرد، وكان من أبرز تلك الصراعات هو النزاع بين إثنية الفور وعدد من القبائل العربية مجتمعة. وهذا يعكس أن الصراع الإثني في فترة حكومة الإنقاذ قد اتخذ طابعاً عنصرياً وإثنيّاً مع تداخل السياسة⁽³⁰⁾.

تعتبر أزمة دارفور من العوامل الرئيسية التي ساهمت في توتر العلاقات بين الجماعات الإثنية المختلفة في المنطقة. في عام 2005 نزح أكثر من مليوني شخص بسبب الصراع المتصاعد بين القبائل؛ مثل الزغاوة، التي تعتبر الأكثر تمثيلاً في الجماعات المتمردة، وإيالة الرزىقات من العرب المنتشرين في دارفور وتشاد. تمثل القبائل العربية نحو 40% من إجمالي سكان الإقليم البالغ حوالي 6 ملايين نسمة، بينما يزعم زعماءهم أنهم يمثلون 70% من السكان⁽³¹⁾.

بحلول عام 2006 كان النزاع في دارفور قد تفاقم بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في أعداد النازحين واللاجئين. وفقاً لتقرير IOM، وكان هناك حوالي 2.5 مليون نازح داخلياً، بالإضافة إلى مئات الآلاف من اللاجئين في البلدان المجاورة، ومع استمرار الصراع وبحلول عام 2016، زادت أعداد النازحين واللاجئين، حيث أفادت (IOM) بوجود حوالي 3.5 مليون نازح داخلياً، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من اللاجئين في دول الجوار⁽³²⁾.

لقد تم تهميش القبائل العربية في مفاوضات أبوجا عام 2006، حيث تجاهلت الحكومة السودانية برئاسة «البشير» مشاركتهم في المفاوضات، دفع ذلك بعض القادة العرب مثل «موسى هلال» زعيم المحاميد و «حميدتي» زعيم ماهرية الرزىقات، للتمرد في عام 2007، حيث أسس «حميدتي» قواته تحت اسم (الوعد الصادق)، والتي تحولت فيما بعد إلى قوات (الدعم السريع)، مطالباً بحقوق القبائل العربية في الخدمات الصحية والتعليم وتعويضات عن الضحايا⁽³³⁾.

(29) عيبر محمد خير، «تسييس الإثنيات وأثره على الأمن القومي السوداني»، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، السودان، 2021م، ص46.

(30) عبد مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)»، مركز دراسات الوحدة العربية، في:

<https://cacs.org.lb>

(31) نظرة معمقة إلى البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، مالات... فبراير 2024، ص3، في:

<https://www.asbab.com>

(32) نفس المرجع، ص3.

(33) نظرة معمقة عن البعد القبلي للصراع في السودان، ومآلاته، مرجع سبق ذكره، ص8

ويحلّول شهر سبتمبر 2007، أصبح ما يناهز 2.2 مليون شخص مشردين يقيمون في مخيمات في دارفور، بالإضافة إلى أكثر من 200.000 شخص فروا من دارفور إلى تشاد المجاورة حيث يعيشون في مخيمات للاجئين، بالإضافة إلى هؤلاء المشردين؛ هناك 2 مليون شخص آخرين يعتبرون متأثرين بالنزاع⁽³⁴⁾.

لقد حكم البشير السودان لمدة ثلاثين عاماً من 1989 إلى 2019، حيث قام بتعزيز سلطته عبر إضعاف المجتمع المدني وتأسيس وحدات أمنية وميليشيات، ومع اقتراب نهاية حكمه، اعتمد بشكل أكبر على قوات الدعم السريع التي أنشأها عام 2013. أُطيح بالبشير في الانتفاضة الشعبية عام 2019، وتولى فريق من الضباط الأمنيين، أبرزهم «البرهان وحميدي»، الحكم عبر مجلس عسكري. ورغم الأمل في التحول الديمقراطي، وقع انقلاب عسكري في 2021م أطاح بالحكومة المدنية واعتقل مسؤوليها⁽³⁵⁾.

الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؛

اندلع صراع جديد في أبريل 2023 بسبب التنافس بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما أدى إلى نزوح كبير إلى خمس دول مجاورة، ولقد أدى هذا الصراع إلى انقسام البلاد فعلياً إلى قسمين، حيث يسيطر الجيش على الشرق وقوات الدعم السريع على الغرب والخرطوم، ويستمر القتال مع تدهور الوضع الإنساني وارتفاع أسعار المواد الأساسية⁽³⁶⁾.

وقبل الأزمة الجديدة 2023، كان هناك أكثر من 7.3 مليون نازح داخلي في السودان، منهم 2.2 مليون نازح بين 2003-2011، بالإضافة إلى استضافة السودان لأكثر من مليون لاجئ، بما في ذلك من جنوب السودان وإثيوبيا وإرتيريا⁽³⁷⁾.

مع اندلاع النزاع في أبريل 2023، شهدت السودان أكبر أزمة نزوح في تاريخها الحديث. وفقاً لتقرير (IOM) في يونيو 2024، بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 9.9 مليون شخص، بالإضافة إلى 7.1 مليون نزحوا منذ بداية الصراع. كما أفادت التقارير بفرار أكثر من 2.3 مليون شخص إلى البلدان المجاورة، مما جعل إجمالي عدد النازحين واللاجئين يتجاوز 12 مليون شخص⁽³⁸⁾.

لقد أدت الصراعات الإثنية والأزمات السياسية في السودان إلى نزوح أعداد كبيرة من السودانيين إلى دور الجوار بحثاً عن الأمان والاستقرار.

يُعيد القتال في السودان إلى الواجهة دور القبائل العربية في منطقة الساحل، ويفتح الباب لاستعانة كل طرف بالأقارب والحلفاء من الدول المجاورة، إذ يقاتل العديد من أبنائها من تشاد وأفريقيا الوسطى ضمن قوات الدعم السريع، وهي ظاهرة ليست غريبة على صراعات المنطقة التي يلعب الولاء القبلي فيها عاملاً حاسماً يتجاوز الانتماء للدولة⁽³⁹⁾.

(34) أزمة دارفور من 2003 إلى 2016، 2016/7/2، الجزيرة نت، في:

<https://Aljazeera.net>

(35) أثر الصراع على الاتجار بالبشر في السودان والمنطقة، في:

The – Impact- of- Conflict- T- in- Sudan- and- the- Region- A...

(36) أثر الصراع على الاتجار بالبشر في السودان والمنطقة، مرجع سبق ذكره.

(37) المرجع السابق.

(38) المنظمة الدولية للهجرة: عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من 10 ملايين والمجاعة تقترب، 6 يونيو 2024، وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM، في:

<https://mena.iom.net>

(39) نظرة معمقة للصراع في السودان ومآلاته، مرجع سبق ذكره.

تظهر الخريطة عدد اللاجئين السودانيين في الدول المجاورة، حيث يوجد نحو 500 ألف لاجئ في جمهورية مصر العربية، و 134 ألف في ليبيا، و 134 ألف في إثيوبيا، بينما استقبلت تشاد 604 ألف لاجئ، ودولة جنوب السودان 675 ألف، وأفريقيا الوسطى 12 ألف لاجئ⁽⁴⁰⁾.

وتظهر إحصاءات مفوضية اللاجئين الأممية زيادة ملحوظة في حركة اللاجئين السودانيين نحو أوروبا حيث وصل 6 آلاف لاجئ إلى إيطاليا انطلاقاً من ليبيا وتونس منذ بداية عام 2023، وهذا يمثل زيادة تصل إلى 6 مرات مقارنة بالعام 2022⁽⁴¹⁾.

جمهورية مالي:

تتسم مالي بتنوع إثني كبير، حيث يشكل البامبارا حوالي 33.3% من السكان، يليهم الفولاني بنسبة 13.3%، ثم الساراكوئي/سونينكي/ماركا بنسبة 9.8%، والسيثوفو/ماينانكا بنسبة 9.6%، كما يشكل المالينكي 8.8%، والدوجون 8.7%، والسونراي 5.9%، والبوو 2.1%، أما الطوارق/بيلا فيمثلون 1.7%، وتُدرج مجموعات مالية أخرى بنسبة 6%⁽⁴²⁾.

تتجلى أبرز أبعاد الصراع الإثني في مالي من خلال التوترات الإثنية بين الطوارق والإثنيات الأخرى، التي تعود جذورها إلى سياسات الاستعمار الفرنسي التي عمقت الانقسامات الإثنية وأشعلت الكراهية بين الطوارق البيض والأفارقة السود. هذه التوترات ازدادت حدتها بعد الاستقلال، حيث شعر الطوارق التهميش السياسي والاقتصادي، مما دفعهم إلى تبني مواقف صراعية تجاه الدولة وباقي الإثنيات⁽⁴³⁾.

شهدت مالي أول تمرد للطوارق بين عامي 1959 و1964، حيث قاد هذا التمرد زعماء القبائل والوجهاء التقليديون من الطوارق، وبدأ من منطقة كيدال⁽⁴⁴⁾.

في يناير 2012 بدأت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجوماً واسعاً على عدة مدن في شمال شرق مالي، وقد جاء ذلك بعد عودة مئات الطوارق من الحرب الليبية عام 2011، حيث كانوا يقاتلون ضمن قوات معمر القذافي، وخلال تلك الفترة؛ ارتبطوا بجماعات مسلحة في مالي وغرب أفريقيا، منها ما له صلة بتنظيم القاعدة، مثل حركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين. استغل المسلحون المتمردون الفوضى الناجمة عن عدم استجابة الحكومة المالية لطلب الجيش بتعزيز عسكري لمواجهة حركة تحرير أزواد، مما أدى إلى انقلاب عسكري في مارس 2012 أطاح بالرئيس «أمدو توري».

أدخل هذا الانقلاب البلاد في صراع بين العسكريين والسياسيين، حيث استغل المتمردون الوضع سريعاً وسيطروا على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، وفي أبريل 2012، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال شمال مالي للطوارق، مما أثار ردود فعل دولية، حيث شكلت (الإيكواس) نواة قوة عسكرية لمواجهة المتمردين. وأصبح الوضع في باماكو يعكس صراعاً على السلطة بين

(40) الخارجية الأمريكية (2024): ترفق خريطة توضيحية لأعداد اللاجئين السودانيين في دول الجوار، منصة أشواق السودان، 20 يونيو، في:

<https://suda platform.c>

(41) مزدلفة عثمان، «السودان يشهد أكبر موجات النزوح في العالم بعد عام من الحرب»، 15/4/2024، في:

<https://www.aljazeera.net>

(42) نسرين بو نفلة، «دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية: دراسة أقلية الطوارق في إقليم الأزواد»، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمه، 2021/2020م، ص ص 103-104.

(43) المرجع السابق.

(44) نسرين بو نفلة، المرجع السابق.

المنخب السياسية المدنية والعسكريين، الذين برروا انقلابهم بسوء إدارة الرئيس السابق لتمرّد الطوارق⁽⁴⁵⁾.

لقد كانت التداعيات الإنسانية والأمنية كبيرة، حيث أدى العنف في الشمال عام 2012 إلى تفاقم أزمة الغذاء التي نشأت عن ضعف حصاد عام 2011، ما نتج عنه نزوح حوالي 400.000 شخص، نصفهم داخل البلاد، بينما لجأ النصف الآخر إلى الدول المجاورة، مثل موريتانيا وبوركينا فاسو، والنيجر التي استضافت حوالي 9600، و 38000، و 53000 لاجئ على التوالي⁽⁴⁶⁾.

منذ عام 2013 أتيح للكثيرين العودة إلى منازلهم بفضل التقدم السياسي، ولكن اندلعت دورة جديدة من العنف في عام 2018، خاصة في وسط وشمال البلاد، مما زاد من التوترات وأدى إلى موجات جديدة من النزوح، ووفقاً لتقرير المنظمة الدولية للهجرة في أبريل 2020 لا يزال هناك 998.250 شخصاً نازحاً بشكل رئيسي بسبب العنف الطائفي في مناطق موبتي وغاو وتبكتو أعلى تركيز للنازحين داخلياً (78%). زاد عدد النازحين داخلياً (75%) بين يناير 2019 ويناير 2020 وغالبية النازحين (66%) لا يحضرون المدارس، ويعتمد حوالي (45%) منهم على المساعدات الإنسانية، بينما يفتقر (68%) منهم الوصول إلى الخدمات الصحية⁽⁴⁷⁾.

مالي ليست دولة مهمة للهجرة، لكنها تُعتبر دولة عبور للمهاجرين من غرب ووسط أفريقيا الذين يسافرون إلى الجزائر وليبيا أو المغرب وتونس، والذين يسعون في النهاية لدخول الدول الأوروبية. ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من الأجانب يقيمون في مالي⁽⁴⁸⁾.

النيجر:

عند مقارنة النيجر بعدد من دول الجوار نجدها تتميز بتنوع إثني محدود، حيث لا تتجاوز المجموعات الإثنية فيها 15 مجموعة، تنصدر مجموعة (الهوسا) المشهد بنسبة 53% من السكان، تليها (الزما أوسونغالي) بنسبة 21%، ثم (الطوارق) بنسبة 11%، و(الفولاني) بنسبة 8%، وأخيراً (الكانوري) بنسبة 6%، بينما يتوزع الباقي بين (العرب) و (التبو) و(القورمانسي)⁽⁴⁹⁾.

بعد الاستقلال استطاعت (الزما) الوصول إلى السلطة حيث عمل الفرنسيون على إبعاد (الهوسا) خوفاً من تحالفهم مع أقاربهم في نيجيريا. ومع تطور النخب السياسية وازداد تأثير (الهوسا) الاقتصادي والاجتماعي، مما مكنهم من تولي القيادة في النيجر وأصبحوا رؤساء، في المقابل دخل (الطوارق) في صراعات مع الحكومة مطالبين بالحكم الذاتي، وتم التعامل مع هذه المطالب من خلال المصالحة، ويمكن اعتبار النيجر من أكثر الدول استقراراً عند الحديث عن العلاقات الداخلية بين المكونات الإثنية في البلاد⁽⁵⁰⁾.

(45) الشيخ إبراهيم كانتاو، «قراءة في النزاع المسلح في مالي»، مجلة قراءات أفريقية، 2017/2/22م، في:

<https://www.Qiraataafrican.com>

(46) Aleksandra Zdzienicka, and Christina Kolerasmu "Responding to Shocks and Maintaining Stability in the West African Economic and Monetary Union" (October, 2013): Retrieved from: <https://elibrary.imf.org>.

(47) (IOM), Mali Crisis Response Plan, 2020 at:

<https://crisisresponse.iom.int/response/mali-crisis-response-plan-2020>.

(48) <https://www.populationpyramid.net>.

(49) محمد صالح عمر، «انقلاب النيجر ... مفاتيح لفهم ما يجري إثنياً واقتصادياً واستراتيجياً، الجزيرة نت، 2023/8/9م، في:

<https://www.aljazeera.net>

(50) محمد صالح عمر، «انقلاب النيجر...»، مرجع سبق ذكره.

نظراً لموقع النيجر بين دول غرب أفريقيا -إحدى منابع حركات الهجرة غير الشرعية وبين ليبيا والبحر المتوسط، تؤدي التطورات السلبية في نيامي خاصة المتعلقة بالإرهاب وحركات النزوح، إلى تعزيز موجات الهجرة غير الشرعية، التي تتجه إلى السواحل الليبية وشمال أفريقيا نحو الدول الأوروبية المطلة على المتوسط، مثل إيطاليا وإسبانيا ومالطا واليونان، لذلك اهتم الاتحاد الأوروبي بعقد اتفاقيات، تم إطلاق شراكة تشغيلية مع النيجر في 31 يوليو 2022 لمنع تهريب المهاجرين، مع مراعاة المخاطر التي تواجههم في صحراء شمال النيجر، الحدودية مع ليبيا، وتشير الإحصائيات إلى أن 70% من حركات الهجرة داخل أفريقيا تتم عبر غربها، حيث تلعب النيجر دوراً محورياً⁽⁵¹⁾.

بين عامي 2015 و2018 عقب إصدار قانون 36 لسنة 2015 الذي يُجرّم تهريب المهاجرين، انخفض عدد المهاجرين من 153.842 شخصاً إلى 23.400 شخص وصلوا إلى الشواطئ الإيطالية. ومع ذلك؛ ارتفعت الأعداد مجدداً في عام 2022 إلى 92.311 شخصاً عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. لذا؛ خصص الاتحاد الأوروبي تمويلاً للفترة من 2015 إلى 2020 بلغ 600 مليون يورو كمساعدات تنموية، بالإضافة إلى 230 مليون يورو لمشاريع تتعلق بالهجرة، وفي عام 2021 قرر تخصيص 195 مليون يورو للفترة من 2021 إلى 2027. ورغم أن تجربة النيجر لا تعتبر ناجحة تماماً، إلا أن الاتحاد الأوروبي كان يعول على استمرار التعاون، مما يجعل تداعيات الانقلاب في النيجر 2023 تؤثر سلباً على خطط مكافحة الهجرة غير الشرعية⁽⁵²⁾.

تسهم الصراعات الإثنية في النيجر في زيادة مخاطر تفكك البلاد، حيث تعيش فيها خمس جماعات إثنية تتحدث خمس لغات مختلفة، وسط انتشار الفقر وتراجع خدمات الصحة والتعليم إلى حدود 15%، وجاءت الإطاحة بـ «محمد بازوم» أول رئيس من أصول عربية، نتيجة لتدخلات خارجية وصراعات إثنية محلية تهدف إلى إنهاء مشروعه، في بلد يشكل فيه الإسلام الهوية الدينية لأكثر من 90% من السكان⁽⁵³⁾.

ظلت الأقلية العربية في النيجر على هامش الحياة السياسية، تعاني من ظروف الحياة البدوية والترحال، وأحياناً تواجه خطر التهميش بسبب عدم اعتراف الدولة بمواطنتها، كما حدث في عام 2006، عندما قررت الحكومة النيجرية طرد 150 ألف عربي، ومع صعود الرئيس المعزول «محمد بازوم» إلى سدة الحكم، ساد الاعتقاد بأن التاريخ بدأ فصلاً جديداً قد يخفف من معاناة ذوي الأصول العربية، لكن الانقلاب الذي وقع في 26 يوليو 2023 أعاد خلط الأوراق⁽⁵⁴⁾.

فاز «بازوم» برئاسة النيجر في انتخابات مارس 2021، متغلباً على منافسه «ماهمان عثمان» إلا أن فوز عثمان في ثلاث مقاطعات استراتيجية بما في ذلك العاصمة نيامي، أظهر نقطة ضعف له، مما أدى إلى رفض أنصار عثمان تقبل هزيمة مرشحهم، مما اعتبر مؤشراً سلبياً لمستقبل بازوم (علي، 2023)، وينتمي «محمد بازوم» الرئيس المطاح به إلى عرب النيجر الذين يمثلون 1.5% من عدد سكان النيجر ويقال أن معظمهم من البدو الرحل السودانيين إلى جانب

(51) بهاء محمود، «الصراع الدولي في النيجر»، قراءات أفريقية، 26 أغسطس 2023م، في:

<https://qiraatafrican.com>

(52) بهاء محمود، مرجع سبق ذكره.

(53) «ثلاثية تهدد وحدة النيجر وتُذر بالانقسام»، سكاى نيوز عربية، 3 أغسطس 2023م، في:

<https://www.skynewsarabia.com>

(54) محمد صالح عمر، «من العزلة إلى التمكين الاقتصادي والسياسي ... ما مصير العرب في النيجر بعد سقوط بازوم؟»، مرجع سابق.

وجود آخر لهم في تشاد وليبيا⁽⁵⁵⁾.

يرجع المراقبون فشل استمرار النظام الديمقراطي الذي تحقق في النيجر عام 2021 إلى عدة عوامل، من بينها التأثير بالظروف الإقليمية التي شهدت موجة من الانقلابات في غرب أفريقيا، التي أطاحت بحكومات في دول مثل مالي وغينيا وبوركينا فاسو. كما أن البعد الإثني، الذي يمثل الإثنيات غير العربية كان له دور أيضاً⁽⁵⁶⁾.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن عبد الرحمن تشياني، قائد الانقلاب العسكري في يوليو 2023، ينتمي إلى إثنية الهوسا، التي تُعد الأكبر في النيجر وتشكل حوالي 53% من السكان، الأمر الذي يفسر جزئياً مدى التأييد الشعبي والسياسي الذي حظي به الانقلاب، ويعكس البُعد الإثني العميق في تفاعلات السلطة والانقلاب داخل البلاد.

وقد أفاد تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، نقلته وسائل الإعلام الفرنسية، بأن تدفق المهاجرين في تزايد مستمر منذ ديسمبر 2023. ويرجع ذلك إلى إلغاء النيجر قانون 2015/36 الذي يجرم تهريب البشر، والذي تم إقراره في عام 2015 ثم ألغى في نوفمبر من عام 2023⁽⁵⁷⁾.

في شمال النيجر، الذي يُعتبر معبراً للمهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو ليبيا والجزائر أو أوروبا، زاد تدفق المهاجرين عبر الحدود بنسبة 50% وفقاً للبيانات الجديدة، فإن الجنسيات الرئيسية للمهاجرين تشمل 75% من النيجر و 7% من نيجيريا، و 5% من تشاد و 2% من مالي، ويسعى المواطنون النيجيريون إلى الهجرة بشكل دائري بين النيجر والدول المغربية بحثاً عن فرص اقتصادية، بينما يتوجه المهاجرون من الجنسيات الأخرى نحو حدود أوروبا⁽⁵⁸⁾.

ووفقاً لتقرير منظمة الهجرة الدولية 2023، فإن الطريق من شمال أفريقيا إلى إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط كان الأكثر ازدحاماً في 2023، حيث وصل أكثر من 152 ألف مهاجر إلى إيطاليا بحلول منتصف ديسمبر، مقارنة بـ 105 آلاف في 2022. معظم هؤلاء المهاجرين من رعايا دول جنوب الصحراء⁽⁵⁹⁾.

على مر السنوات شكلت منظمة «أغاديز» في النيجر نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة المتجهين عبر الجزائر وليبيا نحو أوروبا عبر البحر المتوسط، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هذا المسار كان يستقبل حوالي 4000 مهاجر أسبوعياً، معظمهم من دول غرب أفريقيا، دون حيازتهم لوثائق سفر. وقد أدى ذلك إلى ضغط دول الاتحاد الأوروبي على النيجر لتطبيق قانون عام 2015 الذي ينص على عقوبة تهريب قد تصل إلى 30 عاماً⁽⁶⁰⁾.

(55) هاشم محمد علي، الواقع الإقليمي، و«البعد القبلي» في انقلاب النيجر، أندبنت عربي، INDEPENDENT عربية، 4 أغسطس 2023م، في: <https://independentarabia.com>

(56) المرجع السابق.

(57) عبد الرحمن أميني، «ارتفاع قياسي في تدفق المهاجرين من النيجر إلى ليبيا منذ ديسمبر»، الاثنين 19 فبراير 2024م، في: <https://alwasat.ly/news/libya/430164>

(58) المرجع السابق.

(59) توقع موجات مهاجرين جديدة من النيجر إلى الجزائر وليبيا بعد إلغاء المجلس العسكري في نيامي قانون تجريم الهجرة السرية»، الشرق الأوسط، 24 ديسمبر 2023م، في: <https://aawast.com>

(60) حبيب الله مايابي، «لحظة الانتقال: النيجر تلغي تجريم الهجرة غير النظامية إلى أوروبا»، الجزيرة نت، 2023/12/2م، في: <https://www.aljazeera.net/news/2023>.

أعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، في بيان سابق لها، عن قلقها بشأن الزيادة في أعداد النازحين الجدد إلى النيجر، وذلك بالتزامن مع تصاعد الهجمات في الدول المجاورة التي شهدت أحداثاً توتر وعنف. فقد شهدت النيجر تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد الفارين من هجمات الجماعات المسلحة في البلدان المجاورة. وسجلت النيجر بين يناير ومنتصف أبريل 2022 أكثر من 36 ألف وافد جديد من نيجيريا ومالي وبوركينا فاسو، بمعدل تجاوز 2500 وافد جديد كل أسبوع⁽⁶¹⁾.

المطلب الرابع: تأثير الصراعات الإثنية والهجرة على دول الجوار:

تعتبر منطقة الساحل واحدة من أسرع مناطق العالم نمواً في أزمنة النزوح، ومع ذلك يُغفل هذا الأمر غالباً، ففي فبراير 2022، تجاوز عدد النازحين داخلياً في منطقة الساحل 2.6 مليون شخص بعد أن كانوا 217.000 فقط في عام 2013، مما يمثل زيادة بمقدار عشرة أضعاف في أقل من عقد⁽⁶²⁾.

يُعد التحدي الأبرز الذي تواجهه دول منطقة الساحل الأفريقي هو بروز الخصوصيات الإثنية بشكل قوي، مما يؤدي إلى هيمنة بعض الإثنيات على السلطة والثروة، ما أسفر عن تهميش واستبعاد إثنيات أخرى على الرغم من أهميتها التاريخية والسياسية والديموقراطية. هذا التهميش أثار مشاعر الإقصاء السياسي والثقافي لدى تلك الإثنيات. وجعلها تشعر بالظلم الاجتماعي والاقتصادي. وفي ظل تأخر الاعتراف بهذه الخصوصيات، نشبت العديد من المشكلات الداخلية في معظم المنطقة (أزمة إقليم أزواد، أزمة دارفور...) سواء على شكل صراعات أهلية أو نزاعات إثنية، مما أثر سلباً على الشعور بالهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي. كما أن هذا الوضع كان له تأثير كبير على الهياكل الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في تلك الدول.

سيبرز الصراع القائم الآن في السودان صياغة عقد اجتماعي جديد تزداد فيه النزاعات الإثنية، وسيستفيد بعض الإثنيات في دول الجوار ذات التدخلات الإثنية مع مناطق التماس على حدود السودان من هذا الوضع مما يشكل تهديداً كبيراً لاستقرار دول الجوار، وغالباً ما يرتبط ذلك بأن دول الجوار التي تربطها صلات إثنية ترى في أي نزاع داخلي للدولة المجاورة ما يوسع احتمال تعرضها أيضاً لنزاع أهلي، فالقبائل ذات الأصول الأفريقية في غرب السودان وخصوصاً الملتهبة مثل دارفور تجد فرصتها في الالتحام بقبائل المنطقة مستفيدة من الهشاشة الأمنية المتزايدة، وكذلك ستفعل القبائل الإثيوبية مما يجعل مناطق الصراع المتجددة في منطقة (الفقشة) وغيرها بيئة خصبة لتولد مجتمع بإمكانه فرض واقع جديد على السودان⁽⁶³⁾.

ولقد ساهمت الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي، إلا أنها لم تؤسس لاستقرار دائم، ولم تظهر بعد حلول حقيقية طويلة الأمد، فإن تعاظم وتفاقم الأزمة يزيد من حدة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتب على البلدان المجاورة وغير المجاورة لمالي⁽⁶⁴⁾.

(61) حنان فكري، «تعدد الأسباب والقرار واحد ... آلاف النازحين يفرون إلى النيجر»، 4 مايو 2022م، في:

<https://www.wataninet.com>

(62) Adama. Dieng, The Sahel: Challenges and Opportunities, IRRC No-918, May 2022.

<https://international-review.icrc.org>.

(63) منى عبد الفتاح، «ماذا لو امتدت شرارة الصراع السوداني إلى خارج الحدود»، INDEPENDENT عربي، في: <https://www.independentarabia.com/node/442386>

(64) بنجامين نيكز، «مالي والتداعيات الإقليمية»، (مركز مالكوم كيد- كارينغي للشرق الأوسط، 6 يونيو 2013)، في:

ففي السنغال على سبيل المثال يمكن أن يتجدد الصراع التاريخي بين الحكومة السنغالية وانفصالي حركة القوات الديمقراطية في منطقة (كازامانس) جنوب البلاد، وسيشكل أي انفصال في دولة مجاورة حجة قوية لمطالب هذا الإقليم الملتهب⁽⁶⁵⁾.

أما في موريتانيا فسيطرح انفصال (إزاود) تحدياً جديداً بخصوص الهوية الغير منسجمة بين المكونين العربي والزنجي، وحتى داخل المكون العربي نفسه الذي يضم شريحة (البيضان)، وشريحة (الحراطين) وهم مجموعة ذات أصول زنجية وثقافة عربية، ففي كثير من الأحيان تظهر دعوات تطرح اختلاف الهوية والتهميش السياسي والاجتماعي كمبرر لانفصال الزوج عن الكيان الموريتاني الهش⁽⁶⁶⁾.

وقد تلقى المطالب الملح للطوارق في مالي بحق تقرير المصير، بظلاله على الطوارق الليبيين، وهذا ما يؤدي إلى عملية فوضى كبيرة، شبيهة لأزمة شمال مالي.

وكشف الانقلاب الأخير في النيجر عن تداعيات محتملة على منطقة الساحل الأفريقي، حيث أضعف هذا التحول العسكري النفوذ السياسي للعرب في المنطقة؛ الذين كانوا يستفيدون من دعم النظام السابق في النيجر، وتشير التوقعات إلى أن الانقلاب قد يؤدي إلى زيادة حدة التوترات الإثنية، مما قد يترتب عليه موجات هجرة غير متوقعة العواقب⁽⁶⁷⁾.

من المتوقع أن يتأثر الوضع الأمني سلباً، وقد تزداد حالات العنف وتفاقم الانقسامات الإثنية في النيجر، وقد يواجه الأقليات الإثنية مثل (التبو والعرب والطوارق) صعوبات في الحفاظ على نفوذهم، ووفقاً للمرسوم الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي في 25 نوفمبر 2023، تم إلغاء قانون مكافحة تهريب المهاجرين، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها دول الساحل الأفريقي نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19، وحرب روسيا على أوكرانيا، والتغيرات المناخية الحادة، فإن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه أمام موجات جديدة من الهجرة نحو جنوب القارة الأوروبية، وسيؤثر ذلك بالطبع على دول العبور وهي دول شمال أفريقيا باعتبارها موقع الانتظار والاستعداد للمهاجرين القادمين من جنوب القارة الأفريقية وغربها.

وربما تتحول دول العبور إلى دول مقصد وإقامة من المهاجرين اللذين لا يستطيعون عبور المتوسط.

الخاتمة:

كشفت هذه الدراسة عن الأثر العميق والمتشابه للصراعات الإثنية والأزمات السياسية في تشكيل ديناميكيات الهجرة القسرية في منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما في دول السودان ومالي والنيجر. فقد أظهرت النتائج كيف يتداخل البعد السياسي مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ليسهم في تفاقم الظاهرة بوتيرة متسارعة ومعقدة، مؤدياً إلى أنماط من النزوح واللجوء تتجاوز البعد الإنساني لتهدد الاستقرار الإقليمي برمته.

وقد دعمت الدراسة نتائجها من خلال تتبع زمني لحالات النزوح في الدول الثلاث، كما

<https://camgie-mec.org/sada/52019>

(65) الحاج ولد إبراهيم، «أزمة شمال مالي ... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم»، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012، في: <https://studies.aljazeera.net>

(66) المرجع السابق.

(67) هاشم علي حامد علي، الواقع الإقليمي و«البعد القلبي»، في انقلاب النيجر، INDEPENDENT عربي، في: www.independent Arabia.com

يتضح في الجدول التالي الذي يُبين أبرز محطات النزوح واللجوء المرتبطة بالأحداث السياسية والصراعات المسلحة:

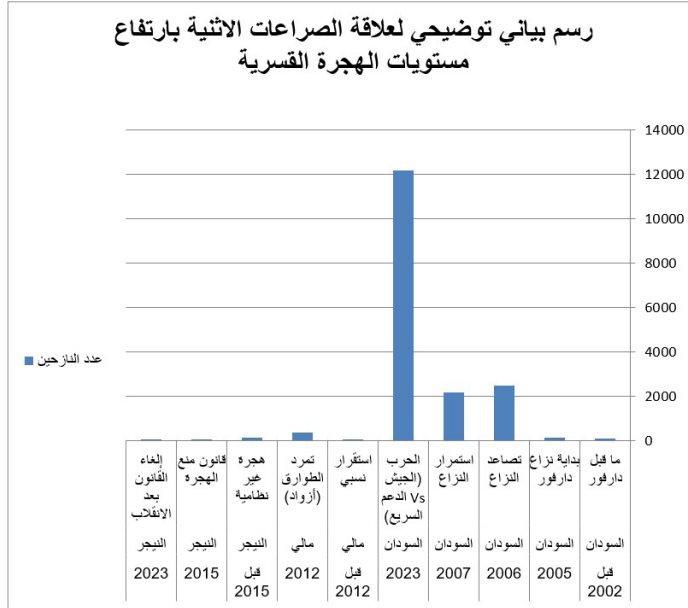
جدول يبين النزوح واللجوء بسبب الصراعات في السودان ومالي والنيجر:

السنة	الدولة	الحدث/ سبب النزاع	عدد النازحين	التغير
قبل 2002	السودان	ما قبل دارفور	> 100 ألف	-
2005	السودان	بداية نزاع دارفور	150 ألف	↑ + 50 ألف
2006	السودان	تصاعد النزاع	2.5 مليون	↑ + 2.35 مليون (1567%)
2007	السودان	استمرار النزاع	2.2 مليون	↓ - 300 ألف (12%)
2023	السودان	الحرب (الجيش Vs الدعم السريع)	12.2 مليون	↑ + 10 مليون (455%)
قبل 2012	مالي	استقرار نسبي	> 50 ألف	-
2012	مالي	تمرد الطوارق (أزواد)	400 ألف	↑ + 350 ألف (700%)
قبل 2015	النيجر	هجرة غير نظامية	155 ألف	-
2015	النيجر	قانون منع الهجرة	23.4 ألف	↓ 131.6 ألف (85%)
2023	النيجر	إلغاء القانون بعد الانقلاب	39.3 ألف	↑ + 15.9 ألف (68%)

مخطط توضيحي لعلاقة الصراعات الاثنية بارتفاع مستويات الهجرة القسرية

- قبل 2002 السودان ما قبل دارفور
- 2005 السودان بداية نزاع دارفور
- 2006 السودان تصاعد النزاع
- 2007 السودان استمرار النزاع
- 2023 السودان الحرب (الجيش Vs الدعم السريع)
- قبل 2012 مالي استقرار نسبي
- 2012 مالي تمرد الطوارق (أزواد)
- قبل 2015 النيجر هجرة غير نظامية
- 2015 النيجر قانون منع الهجرة
- 2023 النيجر إلغاء القانون بعد الانقلاب





حيث أظهرت الدراسة أن الصراعات الإثنية، المدفوعة بتسييس الانتماءات العرقية، تُعد من أبرز محركات الهجرة القسرية، لما تسببه من انعدام للأمن وتهديد للسلم المجتمعي. وقد تم استغلال هذه الانتماءات في صراعات السلطة، كما في دارفور وجنوب السودان، وصراع الطوارق في مالي، والانقلاب العسكري في النيجر. وأسهمت الأزمات السياسية المتكررة، مثل الانقلابات العسكرية وتفكك مؤسسات الدولة، في تسريع وتيرة النزوح، مما يبرز العلاقة الطردية بين هشاشة النظام السياسي وتزايد الهجرة القسرية، لا سيما خلال فترات النزاع.

وتبين أن الهجرة القسرية تتفاوت في طبيعتها بين الدول الثلاث: ففي السودان، ترتبط بالنزاع المسلح مع احتمالات عودة مشروطة بانتهاء الحرب؛ أما في مالي، فهي تتسم بالطابع الاقتصادي والأمني؛ في حين تُعد النيجر دولة عبور مركزية نحو شمال إفريقيا وأوروبا، بفعل موقعها الجغرافي وضعف الرقابة الحدودية.

كما أظهرت النتائج أن التداخل بين الصراعات الإثنية والأزمات السياسية يُعقد الحلول، ويحول دون تحقيق استقرار مستدام، ما لم تعالج الأسباب الهيكلية الجذرية للصراع.

فإن الدراسة حاولت أن تسهم في تقديم فهم أعمق للعوامل المؤثرة في الهجرة القسرية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تحليل هذه الصراعات وتداعياتها، وتقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى صناع السياسات والباحثين والمعنيين بالهجرة والنزاعات في الإقليم.

التوصيات:

1. تبني آليات مبكرة للإنذار والاستجابة للنزاعات الإثنية، من خلال مراكز بحثية ومراقبة مجتمعية مستقلة، لرصد مؤشرات التوتر قبل تفجر الصراع.

2. إصلاح الحوكمة السياسية عبر تعزيز المشاركة الشاملة للمكونات الإثنية في السلطة ومؤسسات الدولة، بما يقلل من الإقصاء والتهميش المولد للصراع.
3. دمج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في استراتيجيات الخروج من الأزمات، خاصة في السودان ومالي، بما يشمل الاعتراف بالانتهاكات وضمان تعويض الضحايا.
4. تعزيز قدرات الدول الحدودية على إدارة الهجرة، خاصة في النيجر، من خلال التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير سياسات مشتركة لمكافحة التهريب وحماية حقوق المهاجرين.
5. التركيز على التنمية المتوازنة في المناطق الطرفية والمهمشة، التي غالباً ما تشهد انطلاق النزاعات، بما يقلل من دوافع التمرد والهجرة القسرية.
6. تطوير إعلام مسؤول لا يكرّس الانقسامات الإثنية، بل يروج لقيم التعايش والسلم المجتمعي، خصوصاً في أوقات الأزمات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد يونس، (الهجرة الدولية) السودان يواجه أكبر أزمة نزوح في العالم، مقالة، 2024.
2. أثر الصراع على الاتجار بالبشر في السودان والمنطقة، في: ...The – Impact– of– Conflict– T– in– Sudan– and– the– Region– A
3. أزمة دارفور من 2003 إلى 2016، 2016/7/2، الجزيرة نت، في: <https://Aljazeera.net>
4. أنتوني سميث، القومية والإثنية – أصول الصراع، دار النشر روتليدج، لندن، 2001م.
5. بنجامين نيكز، «مالي والتداعيات الإقليمية» (مركز مالكوم كيد- كارينغي للشرق الأوسط، 6 يونيو 2013)، في: <https://camgie-mec.org/sada/52019>
6. بهاء محمود، «الصراع الدولي في النيجر»، قراءات أفريقية، 26 أغسطس 2023م، في: <https://qiraatafrican.com>
7. «توقع موجات مهاجرين جديدة من النيجر إلى الجزائر وليبيا بعد إلغاء المجلس العسكري في نيامي قانون تجريم الهجرة السرية»، الشرق الأوسط، 24 ديسمبر 2023م، في: <https://aawast.com>
8. ثلاثية تهدد وحدة النيجر وتُندّر بالانقسام، سكاي نيوز عربية، 3 أغسطس 2023م، في: <https://www.skynewsarabia.com>
9. «جنوب السودان بعد 5 سنوات من الانفصال .. دماء ومجاعة»، الجزيرة نت، 2016/7/8، في: www.aljazeera.net
10. الحاج ولد إبراهيم، «أزمة شمال مالي ... انفجار الدخول وتدابير الإقليم»، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012، في: <https://studies.aljazeera.net>

11. حبيب الله مايابي، «لحظة الانتقام: النيجر تلغي تجريم الهجرة غير النظامية إلى أوروبا»، الجزيرة نت، 2023/12/2م، في: <https://www.aljazeera.net/news/2023>.
12. حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، (القاهرة، دار القارئ العربي، 1993).
13. حنان فكري، «تعدد الأسباب والقرار واحد... آلاف النازحين يضرون إلى النيجر» 4 مايو 2022م، في: <https://www.wataninet.com>
14. حول أهمية الأساطير في سرد النشأة الأولى لكل جماعة إثنية،، س، تقرير، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 28، أبريل 1980م.
15. الخارجية الأمريكية (2024): ترفق خريطة توضيحية لأعداد اللاجئين السودان في دول الجوار، منصة أشواق السودان، 20 يونيو، في: <https://suda platform.c>
16. زيهمونت باومان، تفكيك الروابط الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017م).
17. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994).
18. شفيق السيصة، الأدبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت، جامعة الكويت، ع3، 1988)
19. الشيخ إبراهيم كانتا، «قراءة في النزاع المسلح في مالي»، مجلة قراءات أفريقية، 2017/2/22م، في: <https://www.Qiraataafrican.com>
20. عبد الرحمن أميني، «ارتفاع قياسي في تدفق المهاجرين من النيجر إلى ليبيا منذ ديسمبر»، الاثنين 19 فبراير 2024م، في: <https://alwasat.ly/news/libya/430164>
21. عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية - مشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.
22. عبد مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مركز دراسات الوحدة العربية، في: <https://cacs.org.lb>
23. عبير محمد خير، «تسييس الإثنيات وأثره على الأمن القومي السوداني»، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، السودان، 2021م.
24. عثمان فراج، التفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها، المجلة الاجتماعية القومية، (المجلد الثامن، العدد الثالث، 1971).
25. عملية بناء الدولة في مالي، رسالة ماجستير، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016م.
26. فرانسيس دنيق، صراعات الهوية والانتماء، جامعة بنسلفانيا، فلاديفيا، 2011م.
27. «قبيلة النوير ... غريمة الدينكا أبرز جنوب السودان»، الجزيرة نت، 2016/7/14م، في:

www.aljazeera.net

28. محمد أحمد، أزمة دولة أم أزمة مجتمع، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2015م،
29. محمد بن تورشين، «الحركات المسلحة والأمن في أفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 16 نوفمبر 2023م في: <https://studies.aljazeera.net/net/ar/articles>.
30. محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا، (أكاديمية الفكر الجماهيري، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الطبعة الثانية، 2007).
31. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979)، ص 163.
32. محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعارف، عدد 34، 1986).
33. محمود أبو العنين، إدارة الصراعات في أفريقيا (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، عدد 50، 2021م).
34. مزدلفة عثمان، «السودان يشهد أكبر موجات النزوح في العالم بعد عام من الحرب»، 2024/4/15، في: <https://www.aljazeera.net>
35. محمد صالح عمر، «انقلاب النيجر ... مفاتيح لفهم ما يجري إثنياً واقتصادياً واستراتيجياً، الجزيرة نت، 2023/8/9م، في: <https://www.aljazeera.net>
36. المنظمة الدولية للهجرة: عدد النازحين الداخليين في السودان في طريقه ليصبح أكثر من 10 ملايين والمجاعة تقترب، 6 يونيو 2024، وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM، في: <https://mena.iom.net>
37. منى عبد الفتاح، «ماذا لو امتدت شرارة الصراع السوداني إلى خارج الحدود»، INDEPENDENT عربي، في: <https://www.independentarabia.com/node/442386>
38. نظرة معمقة إلى البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، مالات... فبراير 2024، ص3، في: <https://www.asbab.com>
39. نسرين بو نضلة، «دور الأقليات في تدويل الحروب الأهلية: دراسة أقلية الطوارق في إقليم الأزواد»، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، 2020/2021م.
40. النور أحمد النور، الحرب تدفع السودانيين إلى «ركوب المصاعب» لأوروبا، الجزيرة نت، أغسطس 2024.
41. هاشم محمد علي، الواقع الإقليمي، و«البعد القبلي» في انقلاب النيجر، أندبنت عربي، INDEPENDENT عربية، 4 أغسطس 2023م، في: <https://independentarabia.com>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Brian M. DU. Toit (Ed). Ethnicity in Modern Africa (Boulder Westview Press, 1978) P.1.
 2. Adama. Dieng, The Sahel: Challenges and Opportunities, IRRC No-918, May 2022.
<https://international-review.icrc.org>.
 3. (IOM), Mali Crisis Response Plan, 2020 at:
<https://crisisresponse.iom.int/response/mali-crisis-response-plan-2020>.
 4. <https://www.populationpyramid.net>.
 5. Aleksandra Zdzenicke, and Christina Kolerasm "Responding to Shocks and Maintaining Stability in the West African Economic and Monetary Union" (October, 2013): Retrieved from:
<https://elibrary.imf.org>.
 6. Migration management issues in the context of political and security crisis in the Sahel, Friedrich-Ebert-Stiftung, September 2024.
 7. Judd Devermont, Politics at the Heart of the Crisis in the Sahel, Center for Strategic and International Studies, December 2019.
 8. Richard Skretteberg, Sahel The world's most neglected and conflict-ridden region, June 2019
 9. Micheal Banton, Modelling Ethnic and National Relations, in Ethnic and Racial Studies (Vol 17, No. 1, Jan 1994), P. 13.
 10. The Nos Encyclopaedia Britannica (Chicago, Encyclopaedia Britannica, 5th Edition, Vol 4 , 1992), P582.
 11. Longman Active Study Dictionary (U.K, 1983), P. 204
- Harewitz, Ethnic Group, Op Cit, P. 223. And Politics, in Mary Hawkesweth and Murice Kogon, OP. 587, 588.